

الذريعة إلى اصول الشريعة

[436] الامر بها ، ولم يرد نهي عنها ، وإن ورد النهي عنها دل على تغير حالها ،

واختصاصها بوجه يقبح عليه ؟ فإذا أمر بالصلوة ، اعتقد وجوبها عليه متى لم ينه عنها ،
فإذا ورد النهي اعتقد قبحها ويكون الغرض في هذا التكليف مصلحة المكلف ، كأنا قدرنا أنه
- تعالى - علم أنه إن كلفه على هذا الوجه ، كان مصلحة له ، في واجب عليه يفعله أو قبح
يتجنبه . والجواب ان هذه الصلوة المأمور بها عند زوال الشمس لا يخلو من أن يكون فعلها في
هذا الوقت مصلحة في الدين أو مفسدة : فإن كانت مصلحة ، فيورود النهي لا يتغير حالها ، ويجب
قبح النهي المتناول لها ، وإن كانت مفسدة في نفسها ، فبتناول الامر أو باستمراره لا يتغير
حالتها ، فيجب قبحها . وقبح الامر المتناول لها . اللهم إلا أن يقال : لهذه الصلوة في هذا
الوقت المخصوص وجهان تقع على كل واحد منهما ، فتكون - متى وقعت على
